

بيان

الكونفدرالية النقابية للقوى المنتجة تنشر دراستها حول تهاوي القدرة الشرائية والكلفة الحقيقية للمعيشة في الجزائر

تعلن الكونفدرالية النقابية للقوى المنتجة عن نشر دراستها الاقتصادية والاجتماعية حول القدرة الشرائية والأجور والكلفة الحقيقية للمعيشة في الجزائر سنة 2026.

استندت الدراسة إلى تحقيق ميداني للأسعار وجمع للمعطيات قامت به فرق الكونفدرالية وأعضاؤها يوم 14 سبتمبر 2026 في عدد من ولايات الوطن، قبل مقارنة الأسعار المعينة في الأسواق بالمراجع الإدارية المتاحة، ولا سيما معينات الأسعار الصادرة عن مديريات التجارة.

وقد أظهرت المقارنة أنه من بين 18 منتوجًا أمكن مقارنتها مباشرة من حيث المنتج والوحدة، سُجلت أسعار 17 منتوجًا فوق المتوسط السعر الإداري المعلن، ما يكشف عن فجوة واضحة بين الأسعار التي يواجهها المواطن في الأسواق حقيقة والمراجع الإدارية المتاحة .

كما درست الكونفدرالية تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في مواجهة التضخم منذ سنة 2020. وأظهرت الحسابات أن مجرد استدراك القدرة الشرائية لسنة 2021 يقتضي أجرا أدنى في حدود 27000 دج خام، أي نحو 28000 دج كمرجع تقني مدور. وهذا المستوى يمثل استدراك لما فقده الأجر من قيمته الحقيقية .

غير أن استدراك الخسارة وحده لا يكفي لمواجهة الكلفة الحقيقية للمعيشة. ففي أبسط وضعية مدروسة، يحتاج عامل يعيش بمفرده ودون قسط سكن إلى ميزانية شهرية تقارب 35000 دج، بينما يبلغ دخله المرجعي نحو 37000 دج صافياً. أما بالنسبة إلى الأسرة المرجعية، فتبين الدراسة أن حاجاتها تتجاوز بكثير مستويات الأجور الحالية، بحسب وضعية السكن .

وعليه، تتمسك الكونفدرالية النقابية للقوى المنتجة بمطلب رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 35000 دج خامًا على الأقل كمرحلة أولى ابتداءً من سنة 2027، وفتح مفاوضات جدية حول الأجور بهدف إعادة ربط مداخيل العمل بالكلفة الفعلية للمعيشة وحاجات العمال وأسرهـم.

35000 دج ليست نهاية المطاف، بل الحد الأدنى لبدء استدراك تدهور القدرة الشرائية وفتح مسار حقيقي لتحسين الأجور.

الجزائر، في 20 سبتمبر 2026.

المكتب الكونفدرالي

